وكيل مدير عام شركة توزيع المنتجات النفطية يكشف لـ (المدى) ماخفي في أزمة الوقود

التهريب والرشاوى والفساد الاداري وراء تفاقم أزمة البنزين

موظفون في وزارتي النفط والداخلية يتعاملون مع السوق السوداء بحرية كبيرة

بغداد/ وندة سمير

ازمة الوقود عامة.. والبانزين بشكل خاص.. مثلت وماتزال احدى ابرز التحديات اليومية للمواطن العراقي الى جانب التحديات والمشاكل الاخرى المعروفة.

(المدى) فتحت ملف أزمة الوقود، ووقفت بشكل مباشر على الاسباب الحقيقية المباشرة وغير المباشرة لهذه الازمة المتفاقمة عبر حوار شامل مع الدكتور لؤي جابر الموسوي، وكيل مدير عام شركة توزيع المنتجات النفطية، وتوقفت عبر هذا الحوار ازاء الاجراءات والخطوات المتخذة لحل هذه الازمة.

المدى:
متى تأسست الشركة وماهي نشاطاتها؟

د.لؤي:
-تأسست الشركه سنة (١٩٥٢) وهي تتكون من (٨) فروع وثمان هيئات موزعة على جميع المحافظات بحيث يغطي كل فرع محافظة كما ان هناك فروعاً تغطي اكثر من محافظة وهذا يعتمد على حجم الفرع.

وتمتلك الشركه اسطول نقل يضم حوالي (٨٠٠) سيارة حوضية.

وتعداد الشركة (١٧) ألف منتسب وتقوم بنقل (البنزين- النفط الابيض- زيت الغاز (الجاز) -الغاز) الى جانب الزيوت بمختلف انواعها والشحوم والدهون.

وتقوم الشركة بنقل هذه المنتجات اما بواسطة اسطولها من خلال تسلم المنتجات من المستودعات التي يخص قسم منها شركة توزيع المنتجات النفطية او من خلال شركة خطوط الانابيب، فعندما تكون خطوط الانابيب في الخدمة فان المنتج يأتينا من مستودعات شركة خطوط الانابيب عبر الانابيب وهذه الطريقة توفر علينا الكثير من الوقت.

اما الطريقه الثالثة التي نحصل بها على هذه المنتجات فهي عن طريق استيرادها لان العراق يستهلك كميات كبيرة من المنتجات النفطية التي يتم توفيرها اما من المصافي الوطنية او من خلال عملية الاستيراد من الخارج.

أسباب الازمة

المدى: سابقاً كانت تحدث شحة في المنتجات النفطية لكن لأيام قليلة ولم يصل الامر الى حدة الازمة الحالية ماالسبب برأيكم؟

د.لؤي: السبب الرئيس زيادة الاستهلاك بشكل ملحوظ فالعراق بكل امكانياته كان يستهلك قبل ٩/ ٢٠٠٣/٤ (١٥) مليون لتر بنزين اما الان فقد اصبح العراق يستهلك يومياً (٢١) مليون لتر من البنزين.

المدى: ما اسباب ارتفاع كمية البنزين؟

د.لؤي
-الى جانب زيادة عدد السيارات وتوسع استخدام المولدات بسبب انقطاعات التيار الكهربائي فليست هذه الكمية كلها مستهلكة من قبل المواطن، ولكن بسبب الانفلات الامني وغياب السلطة عن الحدود العراقية لحد تسلم السلطة في (٢٨/ ٦) لم تكن هناك اي سيطرة على الحدود لذلك فان هناك كميات كبيرة تهرب والسبب واضح ومعروف وهو ان سعر لتر البنزين في العراق (٢٠) ديناراً اي مايعادل (سنتا واربعة من عشرة) في حين ان سعر لتر البنزين في سوريا هو (٥٠) سنتا وفي الاردن كذلك وفي تركيا سعره (دولار وربع) اذن فان حجم الفرق في العملة كبير ويغري بعمليات التهريب كونها مربحة جداً.

المدى:
اذن عمليات تهريب البنزين تحدث مع هذه الدول؟

د.لؤي:
نعم البنزين يهرب الى (تركيا- سوريا-ايران-الاردن).

المدى:
هل حصلت عمليات تهريب مع الكويت والسعودية؟

د.لؤي:
كلا لم تسجل اي عملية تهريب معهما.

اساليب التهريب

المدى:
كيف يكون التهريب؟ وباي شكل؟

د.لؤي:
التهريب يأخذ اشكالاً وصوراً متعددة، فمثلاً تأتينا سيارة (تنكر) حمولتها (٣٦) الف لتر ونجد ان حمولتها ناقصة او مثلاً تأتينا نصفها ماء ونصفها بنزين وهناك (تناكر) لاتأتي اساساً بل تأتي اوراقها فقط لأنه قد تم تفريغها كلياً من محتواها وعند دخول هذه (التناكر) الى المستودعات يقوم ضعاف النفوس لقاء مبالغ معينة بختم اوراقها ويثبتون في الاوراق الرسمية انه تم تسلمها فعلاً انها عملية سرقة وتزوير في آن واحد لذلك فان (٢١) مليون لتر بنزين ليست الاستهلاك الحقيقي وذلك لان فيها مايقارب (مليوني) لتر يومياً تمثل استهلاكاً صورياً حيث يتم تهريبه.

الاستهلاك الحقيقي هو (١٩) مليون لتر يومياً وبغداد وحدها تستهلك حوالي (٧) ملايين لتر.

المدى:
هل هذه هي الاسباب الحقيقة لنشوء هذه الازمة؟

د.لؤي:
كلا لقد حصلت لدينا متغيرات كثيرة خلال السنة الماضية وانا اقولها مع الاسف ان كل الذين ينتقدون وزارة النفط لقلة المنتجات النفطية ويسألون لماذا هي غير متوفرة لم اسمع شخصاً منهم يقول لماذا يفجر الارهابيون الانابيب ويمنعون اسطول النقل ان يتحرك وينقل المنتجات النفطيه سواء من خارج العراق الى داخله او من مستودعاتنا الى محطاتنا ومنافذنا التوزيعية. هذه الامور لم يذكرها احد في هذه الازمة المواطنون يريدون فقط (نفط وجاز وبنزين) وليس لهم علاقة بأي شيء اخر، نحن نقدر ان المواطن صاحب حاجة والمفروض ان يتلقى كل حاجاته ولكن الانفلات الامني الموجود في العراق والقوى المعادية التي تحاول عرقلة هذا البلد وتحول دون بناء عراق حضاري جديد هذه كلها اسباب رئيسة تدخل في جزء من الازمة.

فأزمة الامن هي قبل ازمة الوقود وعدم توفر امن يضبط الشارع هو احد الاسباب المهمة للازمة.

وذلك لان الخارجين عن القانون كثيرون ومن مختلف الشرائح ومختلف الفئات بدءاً من الذين يقومون بعمليات التفجير والسيارات المفخخة الى الذين يقومون بقطع الطريق على سياراتنا وقتل منتسبينا فنحن ضحينا بالكثير من منتسبينا وكثير من سواقنا قتلوا.

ان الاحصائيه التي عندنا لحالات التسليب لشهري (حزيران وتموز واول ايام شهر آب) هي: تمت سرقة (٢٠) سيارة وتم قتل اكثر من سائق وهذه تعد من الناحية الاقتصادية خسائر مادية ومن الناحية المعنوية خسائر بشرية وذلك لأن الانسان لايعوض.

دور الداخلية

المدى:
هل حاولت وزارة الداخلية مساعدتكم او تقديم يد العون لكم؟

د.لؤي:
ان وزارة الداخلية تحاول جاهدة مساعدتنا كما انه هناك عدة اتفاقات جديدة تمت فيما بيننا للتعاون على حل هذه الازمة غير اننا لانستطيع ان نقول ان كل منتسبي وزارة الداخليه هم جيدون ولا كلهم سيئون كذلك هو الحال بالنسبة لمنتسبي وزارة النفط. هناك عناصر تسيئ الى هذه الوزارات.

المدى:
هناك مواطنون يشكون من ان الشرطة والحرس الوطني يقومون في منطقة الشعب والامين الثانية بالدخول الى المحطة لتزويد سياراتهم بالبنزين ومن ثم يخرجون الى خارج المحطة ويقومون ببيعه هل هذه المعلومات صحيحة؟

د.لؤي:
هذه الحالة موجودة فعلاً وليست غريبة فهو في النهاية مواطن عراقي ويعتبر الالية التي يستخدمها سواء سيارة نجدة او اسعاف او تكسي مجرد واسطة لكسب الرزق وليس له علاقة هي لمن تعود او تمثل من.

نحن نقول ان الذي يجب ان يحكم العراقي هو اخلاقه وتربيته وشعوره بالمسؤولية ونكرانه لذاته كما يجب ان يحكمه نظرته لبناء العراق.

غياب المعالجه

المدى:
هل هناك آلية لمحاسبة من يتصرف بهذا الشكل سواء من المواطنين او الشرطة او الحرس الوطني؟

د.لؤي:
هؤلاء ليس لدينا سلطة عليهم فمثلاً كثير من الحالات تحدث فهناك مواطنون يأتون الى المحطات وهم يحملون حاويات بلاستيكيه ويطالبون العاملين بملئها بالبنزين وعندما يتم رفض طلب احدهم فانه يقوم باشهار مسدسه ويقتل احد العاملين في المحطة، مثل هذا الشخص من يمكن ان يتولى مسؤوليه محاسبته طبعاً نحن نقول انها مسؤولية وزارة الداخلية. اما نحن فمجرد شركة توزيعية انا لاأريد ان القي باللوم على وزاره الداخلية بل على العكس انا احترم هذه الوزارة وكل العاملين فيها ولكن الوضع الامني في العراق سيئ جداً.

ان احد اسباب الازمة في بغداد هو ان المخربين يحاولون عزلها عن مصادر طاقتها سواء كهرباء اونفط او اتصالات هذه كلها خطط يدرسونها وينفذونها باسلوب ذكي وليس بطريقة عشوائية.

كما ان احد اهم الاسباب المؤثره هو انقطاع التيار الكهربائي لانه يتسبب في عدم عمل مولداتنا.

هذا بالاضافة الى ان هناك قسماً كبيراً منها قديم، لذلك قمنا باستيراد (٥٠) مولداً جديداً وهي الان على الحدود وللاسف لانستطيع ادخالها بسبب حالة عدم استقرار الامن فالمجهز استورد قبل فترة (١١) مولداً لجهة اخرى تمت سرقتها في الطريق لذلك فهو يخشى ادخال مولداتنا الى الحدود.

كما اننا استوردنا قبل قرابة اسبوع (١٠) سيارات تنكر (صهاريج كاملة) يصل سعر الواحدة الى (١٢٠) الف دولار تمت سرقتها كلها دفعة واحدة قريباً من الانبار.

قبل ان نلوم وزارة النفط يجب ان نبحث عمن يحاول ان يمنع منتوج الوزارة من الوصول الى المواطنين.

هذا بالاضافة الى ان انابيب الغاز شمالاً وجنوباً مضروبة وانابيب تجهيز النفط الخام الى مصفى الدورة ايضاً مضروبة.

المدى:
متى ضربت هذه الانابيب؟ وهل تم اصلاحها؟

د.لؤي:
ضربت منذ اسبوعين تقريباً وتم اصلاحها يوم الاربعاء الماضي وهي الان تعمل. نحن لدينا كميات تغطي وتكفي الحاجة اليومية وبمنظور اقتصادي متوسط المدى ولكن هناك مستودعات تخرج من الخدمة بسبب ضرب انابيبها او ضرب المصفى الخاص بها فيؤثر ذلك في عملنا وفي خطتنا الموضوعة مسبقاً.

فمثلاً مستودع اللطيفية اصبح خارج الخدمة بعدما قطعت الطرق المؤدية اليه واصبحت في غاية الخطورة والتناكر المحروقة على الطريق هي خير شاهد.

كذلك مستودع المشاهدة قطع الطريق بيننا وبينه لفترة بسبب العناصر الخارجة على القانون الموجودة على الطريق والتي تقوم بالتسليب وحالياً بعدما اصبح الطريق امناً ومؤهلاً لنقل المنتوج الينا حدث فيه عطل فني بسبب احتراق سيارة من السيارات بداخله واصبح المستودع خارج الخدمة مدة اخرى غير اننا نحاول جاهدين ارجاعه الى العمل خلال الايام القليلة القادمة.

اما مستودع (الكرخ) فالمشكلة فيه فنية اكثر مما هي امنية لان الجسر الذي يربط الكرخ بالرصافة تم تفجيره قبل فترة لذلك فان السيارات تحتم ان يكون طريقها اما ذهاباً او اياباً وهذا ياخذ وقتاً كبيراً في حين ان المحطة يجب تجهيزها صباحاً.

يعني نحن الان نعمل بـ(٢٥٪) فقط من الطاقة الخزنية الموجودة لدينا نحن لدينا خزين ولدينا منتجات ولكن لانعرف كيف نوصلها الى المواطن.

الكميات الموجودة في الاجزاء تغطي الكل اذا اجتمعت لكن الجزء الواحد لايغطي الكل فعليه تبدأ الازمة، وعندما بدأت الازمة لازمها وللاسف فوضى المواطن العراقي غير الواعي فبدأت المشاكسات واولها محاولة بعض اصحاب السيارات وبعض المواطنين الذين يحملون حاويات بلاستيكية في الباب الخلفي وعندما يعترض العامل في المحطة على هذا التصرف يحصل شجار ويعطل العمل في المحطة.

هناك حسبه بسيطة قمنا بها لكي يطلع المواطن عليها ويعرف ابعاد تعطل المحطة لمدة ساعة واحدة.

فمثلاً المحطات التي تحتوي على (١٠) مضخات تجهز (٣٠٠) سيارة في الساعه فاذا توقف العمل فيها بسبب نشوء شجار او قطع تيار كهربائي متزامن مع عطل مولد لمدة ساعة واحدة فالسيارة يتراوح طولها هي والتي امامها والتي خلفها قرابة (٤) امتار يعني تقريباً اصبح هناك سيارات تقف في الشارع على مساحة (١٠٠٠) متر، هذا اذا تزامن مع دخول سيارات اخرى من الباب الخلفي ومن الجوانب عندها تكون مسألة حساب عدد الكيلومترات التي تقف عليها السيارات واضحة.

اقتراح المدى:
لماذا لايتم فتح المحطات ليلاً لامتصاص الزخم بالنهار.

د.لؤي:
نحن في احدى الازمات فتحنا العمل في المحطات ليلاً وفعلاً حلت الازمة خلال (٤٨) ساعة. حالياً بسبب منع التجول الليلي لانستطيع فتحها ثم ان الاعمال الارهابية تبدأ بعد المغيب بشكل لافت للنظر كأن كل شخص عنده نية سوء يتجه الى المحطات.

فمنذ اسبوع تقريباً قمت انا بنفسي بزيارة الى احدى المحطات وكانت الساعة العاشرة مساء لاحظت ان المواطن العادي غير موجود لكن هناك اكثر من (٨٠) شخصاً من الموجودين يحملون حاويات بلاستيكية.

وفي زيارة اخرى الى احدى المحطات كانت الساعة قرابة (٤,٣٠) فجراً وجدت في المحطة (٨٠) سيارة محورة يعني مالايقل عن (٥٠٠) لتر لكل سيارة يعني (٤٠) الف لتر هذا في محطة واحدة علماً ان بغداد وحدها فيها (١١٦) محطة.

المدى:
لماذا لايتم اتخاذ اجراء ضد تزويد السيارات المحورة بالبنزين؟

د.لؤي:
طبعاً ان من يسمح بدخول هذه السيارات الى المحطة هو شخص مخالف ومن يقوم بتزويدها بالبنزين هو شخص مخالف ايضاً.

حالياً هناك قرار تم اتخاذه من قبل وزارة الداخلية بالتنسيق مع دائرة المرور العامة بحجز كل السيارات المحورة.

المدى:
متى تم اتخاذ هذا القرار؟

د.لؤي:
تم اتخاذه قبل اسبوع ونحن نأمل بأن يكون هذا القرار حلاً لجزء من الازمة.

المدى:
هل هناك قرارات اخرى تم اتخاذها كحل جذري للازمة؟

د.لؤي:
نعم هناك قرار بتحويل ساحات الاسواق المركزية الى محطات متنقلة بشكل مؤقت لحل الازمة الحالية وفعلاً تم العمل بهذا القرار منذ يوم السبت الماضي حيث تم ارسال سيارة الى ساحة سوق الثلاثاء ولكن كثرة الفوضى التي احدثها المواطنون حالت دون دخول السيارة الى الساحة وتكرر نفس الشيء مع سوق الشعب والحرية للأسف المواطن في هذه الاماكن لم يكن متعاوناً معنا.

فقمنا كمحاولة اخيرة بارسال سيارة الى محطة وقود (القناة) حيث انها معطلة عن العمل منذ فترة وفعلاً نجحت التجربة في هذه المحطة وتم تزويد (١٥٠) سيارة بالوقود وسوف نعاود المحاولة من جديد ونرجو من المواطن ان يتعاون معنا على حل هذه الازمة.

ضباط استخبارات

المدى:
هل هناك اتفاق تم بين شركتكم وبين وزارة الداخلية ينص على تعيين ضابط استخبارات على كل محطة؟

د.لؤي:
نعم هذا صحيح هذا الاتفاق تم فعلاً وسوف يكون هذا الضابط مسؤولاً عن مراقبة كل شيء في المحطة من تفريغ للسيارة ومن ثم مراقبة عملية توزيعها على المواطنين.

المدى:
هل صحيح انه تم اغلاق المحطات الاهلية وان نسبة تزويد المحطات الحكومية بالبنزين اصبحت ٥٠٪.

د.لؤي:
هذا كلام غير صحيح فنسبة تزويدنا بالوقود للمحطات لم تقل نسبته كذلك لم نقم باغلاق المحطات الاهلية بل على العكس نحن نشجع على العمل من اجل مساعدتنا في امتصاص الزخم الحاصل.

كما أننا استحدثنا غرفة عمليات في شركتنا لمجابهة الموقف وكل الازمة وذلك بالاتصال مباشرة مع الجهات العليا.

ازمة الغاز

المدى:
وازمة الغاز ماذا عنها؟

د.لؤي:
انبوب الغاز الذي يجهز معمل التاجي مضروب كما ان الغاز موجود لدينا في الجنوب والشمال ويتم نقله الى بغداد بواسطة الانابيب فعندما تضرب هذه الانابيب نضطر الى نقله بواسطه اسطولنا المخصص للنقل وطبعاً هذه العملية تكون اصعب وتأخذ وقتاً اكبر لان الوضع الامني سيء جداً ومن ينكر ذلك هو انسان غير واقعي فما هي الفائدة من عمل محطة في حين اننا لانستطيع ايصال منتوجها الى المواطن. وحالياً هناك الية جديدة لتوزيع الغاز سوف يتم الاعلان عنها عندما يتم الموافقة عليها.

اما الية توزيع النفط فهي موجودة ولكنها تعثرت ايضاً بسبب عدم امكانية توصيلها الى المواطن فعندما حاولنا توزيع النفط على البطاقة التموينية بمساعدة المجالس البلدية للاسف كان هناك ٥٠٪ غير متعاونين وهناك التجار والمرابون هم اكثر الناس فرحاً بهذا الوضع لان نسبة ربحهم اصبحت تقاس بالالاف.

المدى:
كيف يحصل هؤلاء على الغاز او النفط؟

د.لؤي:
هناك من يسيطر على الساحات باسم المجالس البلدية فيوزعون جزءاً على المواطنين بالبطاقة التموينية والجزء الاخر يقومون ببيعه لهؤلاء التجار والمرابين.

هذه الفوضى الموجودة في الشارع للتزويد بالمنتجات النفطية هي من عمل المواطن نفسه ان ٩٩٪ من الذين يقفون في طوابير على محطات الوقود من اجل تزويد سياراتهم بالبنزين يقومون ببيعه بعد خروجهم من المحطة. المستهلك الحقيقي ليس عنده وقت لكي يقف مدة (٧) ساعات في طابور بل هو من يقوم بشراء البنزين منهم بسعر السوق السوداء، ومن يحاول الدخول عنوة الى المحطة من الباب الخلفي او يحاول ان يرشي العاملين.

نحن نحاول كل جهدنا لمساعدة المواطن فالدولة تصرف سنوياً اكثر من ملياري دينار دعم للمواطن.

المدى:
هناك اماكن تعتبر مناطق عمليات عسكرية كالفلوجة كيف يتم ايصال منتجات الشركة اليها؟

د.لؤي:
نحن نساهم ضمن فريق اعمار الفلوجة وبالتعاون مع وزارة الداخلية ورئاسة لجنة اعمار الفلوجة نقوم بايصال منتجاتنا الى المناطق المحيطه بالفلوجة كـ(الكرمة والصقلاوية والحبانية وعامرية الفلوجة وابو غريب والنعيمية) وذلك لان هذه المناطق تعتبر مناطق للنازحين من الفلوجة كما ان الدخول الى داخل الفلوجة في هذا الوقت صعب جداً.

خطة لتوزيع الغاز تنتظر الموافقة ..ووزير النفط لم يسترح بعد من سفرته .

ابتدأ المشروع في الاول من الشهر الحالي

٢,٣٢٢ مليون تلميذ وام حامل ومرضعة وطفل يستفيدون من برنامج التغذية في كربلاء

كربلاء / المدى

نظمت الملاكات الطبية في وحدتي التغذية الصحية والمدرسية في دائرة صحة كربلاء بالتعاون مع المديرية العامة لتربية المحافظة دورات تدريبية للمعلمين والملاكات الطبية والصحية في قضائي الهندية وعين التمر..أعلن ذلك للمدى الدكتور صالح مهدي الحسناوي مدير عام دائرة صحة كربلاء وأضاف ان الدورات جاءت لتطبيق مشروع المساعدات الطارئة لبرنامج الغذاء العالمي المقدم لأطفال المدارس الابتدائية والمجموعات المستضعفة وقد استمرت عشرة أيام..واضاف الحسناوي قائلاً: إن هذه الدورات تضمنت إلقاء المحاضرات من قبل أطباء من البرنامج ومشرفين تربويين تمحورت حول كيفية تطبيق مفردات البرنامج الذي يشمل توزيع مادة البسكت عالية الطاقة والحليب المدعم على تلامذة المدارس الابتدائية في ناحيتي الجدول الغربي والخيرات وتوزيع مادة الزيت النباتي وخليط البازلاء والحنطة على الاطفال المصابين بسوء التغذية مدة ستة اشهر وللنساء الحوامل والمرضعات لمدة سبعة اشهر ولمرضى التدرن لمدة ستة اشهر في قضائي الهندية وعين التمر.

واوضح المدير العام ان البرنامج الذي بدأ تطبيقه منذ مطلع الشهر الحالي استفاد منه اكثر من مليون و٧٤٢ ألفاً و٨٠٠ تلميذ وتلميذة و٣٥٠ ألفاً و٢٥٠ امرأة من النساء الحوامل والمرضعات و٢٢٣ ألفاً و٢٠٠ طفل مصاب بسوء التغذية و٦ آلاف و٤٠٠ مريض مصاب بمرض التدرن.

وعن الأسباب الموجبة لهذا البرنامج أوضح الدكتور عادل محي حسين مدير قسم الرعاية الصحية الأولية في الدائرة إن البرنامج يهدف إلى دعم الوجود المدرسي لتلامذة المدارس وخاصة الإناث والتقليل من التمييز الجنسي وزيادة تردد الأطفال المصابين بسوء التغذية والنساء الحوامل والأمهات المرضعات إلى المراكز الصحية الأولية وكذلك تشجيع المصابين بالتدرن على مراجعة المراكز الصحية المختصة لغرض معالجتهم وتحسين غذائهم.

من جانبه قال السيد سليم كاظم المتحدث الإعلامي باسم دائرة الصحة انه تم في شهر كانون الأول من عام ٢٠٠٣ إجراء مسح ميداني لدراسة الأحوال المعيشية للأسرة العراقية الذي أجرى بإشراف برنامج الغذاء العالمي ووزارة التخطيط العراقية شمل اكثر من ٢٨ ألفاً و٥٠٠ عائلة تبين من خلال المسح وجود تدهور شديد في الوضع الاقتصادي للعائلة العراقية حيث صنفت ١١٪ من هذه العوائل ضمن الفقر الشديد إضافة إلى الخروج بنتيجة إن ٣١٪ من تلامذة المدارس تسربوا من الدراسة..وأضاف كاظم إن تقديرات منظمة الصحة العالمية قد بينت إن معدل وفيات الأمهات قد بلغ ٣٠٠ حالة وفاة لكل مائة ألف حالة ولادة وان معدل وفيات الأطفال وصل إلى ١٣١ طفلاً لكل ١٠٠٠ وليد إضافة إلى ١٤٪ من الأطفال يعانون من نقص في الوزن و٣٢٪ مصابون بأمراض مزمنة و٦٪ يعانون من سوء تغذية شديد.